

شروط استخدام بطاقة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الائتمانية
يصدر البنك البطاقة الائتمانية طبقاً للشروط والأحكام التالية وتبقى ملكية البطاقة للبنك في جميع الأوقات

1. التعريفات

- **البنك:** بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
 - **البطاقة الأساسية:** البطاقة الائتمانية التي يصدرها البنك لحامل البطاقة الأساسية.
 - **حامل البطاقة الأساسية:** الشخص الذي أصدر له البنك البطاقة الأساسية والذي فتح باسمه حساب البطاقة والذي يكون مسؤولاً قانوناً عن جميع المبالغ المستحقة نتيجة استخدام بطاقته الأساسية وبطاقته الإضافية إن وجدت.
 - **البطاقة الإضافية:** هي بطاقة تصدر بناءً على طلب حامل البطاقة الأساسية للشخص الذي يعينه وتحمل كافة المستحقات على هذه البطاقة تلقائياً على حساب حامل البطاقة الأساسية.
 - **حامل البطاقة الإضافية:** الشخص الذي يصدر له البنك البطاقة الإضافية بناءً على طلب حامل البطاقة الأساسية على ألا يقل عمره عن 16 عاماً.
 - **حساب البطاقة:** الحساب المفتوح أو المسجل لدى البنك باسم حامل البطاقة الأساسية والمحكوم بالقيود الآتية:
 - مشتريات البضائع، الخدمات، السلف النقدية، الرسوم، الأتعاب وأية مصروفات أخرى ناتجة عن استخدام البطاقة أو رقمها بأي شكل كان.
 - **الحد الائتماني:** هو الحد الأقصى الذي يحدده البنك للمبلغ المصرح بأن يكون مستحقاً في حساب البطاقة لكل من البطاقة الأساسية والبطاقة الإضافية مجتمعين وذلك في أي وقت من الأوقات
 - **رقم تحديد الهوية (PIN) / الرقم السري:** هو الرقم الذي يستخدم للتحقق إلكترونياً من هوية حامل البطاقة في ماكينات الصراف الآلي (ATM) أو ماكينات نقاط بيع آلية (POS)
 - **المؤسسة المصدرة:** هي شركة ماستركارد أو أي مؤسسة تقدم خدمات مماثلة يتعاقد معها البنك لهذا الغرض.
 - **التاجر أو المتجر:** الشركة أو البنك أو المنشأة الذي يقبل البطاقة في سداد قيمة البضائع أو الخدمات أو المسحوبات النقدية.
 - **البنك المتلقي:** البنك الذي يتعاقد ويتعامل معه التاجر في شأن تسوية عمليات البطاقة الائتمانية.
 - **البنك المصدر:** البنك الذي يصدر البطاقات الائتمانية لحاملها.
 - **الرصيد المستحق:** يقصد به الرصيد المستخدم من البطاقة الأساسية والإضافية والذي يلتزم كلا من العميل وصاحب البطاقة الإضافية بتسويته بالتزامن فيما بينهم وما يلحقه من عوائد ومصاريف.
2. يحق للبنك طلب ضمان لكي يصدر البطاقة الائتمانية ويحتفظ البنك بالضمان حتى إلغاء البطاقة والبطاقات الإضافية وسداد جميع المبالغ المستحقة عليها ومرور فترة محددة طبقاً للتعاقدات الخاصة مع مقدمي الخدمات بحد أقصى 45 يوم.
3. يتعهد حامل البطاقة باستخدام البطاقة في نطاق الحد الائتماني مع التزامه بشروط وأحكام هذا الاتفاق.
4. تخضع البطاقة/ البطاقات الإضافية التي يصدرها البنك لشروط وأحكام هذا الاتفاق.
5. لا يجوز لحامل البطاقة أن يسمح لأي شخص آخر باستخدام بطاقته ويتعهد بالمحافظة عليها وعلى الرقم السري (PIN) وعلى بيانات البطاقة.
6. يتعين على حامل البطاقة أن يوقع على إشعارات المبيعات عند استخدام البطاقة مع احتفاظه بصورة منها، في حالة عدم ضرورة توقيع حامل البطاقة على أية إشعارات فإن ذلك لا يعفيه من التزامه قبل البنك بسداد قيمتها إذا وجدت بصمة البطاقة أو تم تسجيل البطاقة إلكترونياً في الآلة التي تعامل معها أو إذا طلب حامل البطاقة من التاجر مده بالبضاعة والخدمات (عن طريق التليفون أو الإنترنت أو البريد) مع قيد القيمة على البطاقة الخاص به فإنه يلتزم بسداد القيمة.
7. لا يلتزم البنك أن يرفق بكشف الحساب صورة من إشعارات المشتريات والسلف النقدية، وإذا لم يناعز حامل البطاقة أو لم يقدم طلباً كتابياً لتصحيح كشف الحساب خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ كشف الحساب يعتبر ذلك بمثابة موافقة على مفردات الكشف ويجوز موافقة حامل البطاقة بصور من إشعارات المبيعات والسلف النقدية أو كشف الحساب بناءً على طلب كتابي منه وذلك مقابل مصروفات تقيد على حساب البطاقة وفي خلال تلك المدة تقيد كافة الفوائد والمصروفات على حساب البطاقة دون تأجيل السداد.
8. في حالة عدم استلام حامل البطاقة لكشف الحساب الشهري يتعين عليه إبلاغ البنك بذلك لاتخاذ اللازم وتحديث البيانات.
9. عند المنازعة من جانب حامل البطاقة لن يكون البنك ملتزماً بإضافة قيمة الإشعارات المتنازع عليه إلى حساب حامل البطاقة ما لم تكن قيمتها قد أضيفت لحساب البنك المتلقي أو المؤسسة المصدرة.
10. يجوز لحامل البطاقة الشكوى أو الاعتراض على ما يتعلق بالبطاقة الائتمانية من خلال التوجه لأقرب فرع والتقدم بالشكوى موقعا عليها التوقيع الرسمي المسجل لدى البنك أو من خلال خدمة عملائنا (الرقم الساخن 16668) وسيتم الرد عليه خلال خمسة عشر يوماً عمل عدا في الشكاوى التي تحتاج معاملات خارجية ويتم اخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى.
11. استخدام ماكينات الصراف الآلي (ATM) أو نقطة بيع آلية (POS)
أ- عند استعمال البطاقة في أي من ماكينات الصراف الآلي أو نقطة بيع آلية لتنفيذ أية عمليات أو تعليمات مصرفية سواء كانت يدوية أو إلكترونية فسوف تعتبر سجلات البنك في خصوص هذه العمليات قاطعة وملزمة في جميع الأغراض.
ب- يخصم البنك قيمة المسحوبات أو المصروفات التي تمت باستخدام البطاقة من حساب حامل البطاقة.
12. يحق للبنك عدم إعطاء موافقة لأي عملية تتعلق باستخدام البطاقة دون إبداء أي سبب.

13. لن يكون البنك مسؤولاً إذا لم تقبل البطاقة لدى أي تاجر أو مؤسسة أو ماكينة صرف آلي. وكذلك لن يكون البنك مسؤولاً عن نوعية أو حالة المنتجات أو الخدمات التي حصل عليها حامل البطاقة من التجار أو الشركات أو ماكينات الصرف أو نقطة البيع الآلية.
14. لن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة يتكبدها حامل البطاقة إذا لم يتمكن البنك أو إذا تأخر في تقديم أية خدمة مصرفية أو أية خدمة أخرى لحامل البطاقة بسبب أي قوة قهرية أو انقطاع التيار الكهربائي أو للتخلف عن توريد معدات أو لأية أسباب أخرى خارجة عن سيطرة البنك.
15. يتم قيد جميع العمليات في البطاقة بالجنبيه المصري ويتم تحويل قيمة العمليات التي تجري بعملات أجنبية إلى الجنبيه المصري وفقاً لسعر الصرف والعمولة التي يحددها البنك في تاريخ التنفيذ.
16. يتعين على حامل البطاقة أن يسدد شهرياً الحد الأدنى من المبلغ الذي تم الاتفاق عليه مع البنك ويجب السداد في ميعاد الاستحقاق أو قبله.
17. يرسل البنك كشف الحساب الشهري لحامل البطاقة على آخر عنوان مراسلات معروف لدى البنك متضمناً الآتي:
أ- اسم حامل البطاقة وآخر 4 أرقام وأول 6 أرقام من رقم البطاقة والحد الائتماني وتاريخ كشف الحساب.
ب- تفاصيل العمليات.
ج- إجمالي المبلغ الواجب السداد والحد الأدنى المستحق وتاريخ الاستحقاق.
د- أيام التأخير (إن وجد) الرصيد الحالي والفائدة المستحقة.
18. يعتبر حامل البطاقة مقصراً إذا تخلف عن سداد الحد الأدنى المبين بكل كشف حساب في ميعاد استحقاقه أو إذا أشهر إفلاسه أو تجاوز الحد الائتماني دون تصريح من البنك وإذا وجد حامل البطاقة في إحدى حالات التقصير والإخلال المذكورة فإنه يجوز للبنك إلغاء البطاقة والمطالبة بالسداد الفوري للرصيد القائم بالكامل ويحق للبنك كذلك أن يعهد للغير بمهمة تحصيل حقوقه كلياً أو جزئياً من حامل البطاقة الأساسية أو الإضافية.
19. يصبح إجمالي الأرصدة المدينة القائمة بحسابات البطاقة مستحقة الأداء وواجبة الدفع فوراً في حالة إلغاء البطاقة أو الإفلاس أو فقد الأهلية أو الوفاة وفي هذه الحالة لا يجوز استعمال البطاقة ويتعين إعادتها للبنك فوراً وسداد الرصيد القائم بحساب البطاقة. وأي مبالغ مقيدة على حساب البطاقة حتى لو لم يتم المطالبة بها في تاريخ السداد.
20. يحق للبنك أن يحتفظ على أية أرصدة دائنة بأي من حسابات حامل البطاقة وكذلك الضمانات المتعلقة بالبطاقة لدى البنك لمدة 45 يوماً بعد إعادة البطاقة إلى البنك حال إغلاقها أو انقضاء أجلها كما يحق للبنك تسوية أية أرصدة قائمة على البطاقة خصماً من تلك الحسابات.
21. يجوز السداد لدى أي فرع من فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية أو موقع آخر يحدده البنك للسداد ويكون السداد بعملة البطاقة وسوف تقبل طرق السداد التالية:
أ- السداد نقداً من خلال فروع مصرفنا أو أي ماكينة صراف آلي (لا ترسل النقود بطريق البريد).
ج- تحويل نقدي لسداد البطاقة الخاصة بحامل البطاقة.
د- تعليمات مستديمة من حامل البطاقة بالخصم على حساباته بالبنك بقيمة المبلغ المستحق على البطاقة الخاصة به بعد خصم مصروفات تلك الخدمات.
22. يتعين على حامل البطاقة إبلاغ البنك كتابةً بأي تغيير في بياناته أو في أية معلومات منصوص عليها في هذا الطلب. هذا وسوف يظل ملتزماً بالسداد في تاريخ الاستحقاق حتى إذا تعرض كشف الحساب لتأخير بريدي أو في حالة عدم استلام آخر كشف حساب على آخر عنوان معروف له لدى البنك و يعتبر أنه قد تم تسليمه قانوناً وأنه نافذ المفعول.
23. يجوز لحامل البطاقة أن يلغي بطاقته في أي وقت وذلك بإخطار البنك كتابياً وعليه أن يعيد البطاقة وأية بطاقات إضافية مرفقة بالإخطار ومع ذلك فإنه يظل مسؤولاً عن سداد المبالغ المستحقة عن استخدامه البطاقة وفقاً لشروط هذا الاتفاق وكذلك يجوز للبنك إلغاء البطاقة واستردادها أو رفض تجديدها مع إخطار العميل بأي وسيلة مناسبة - إن أمكن - دون موافقة من حامل البطاقة ويحتفظ البنك بحقه في عدم ذكر الأسباب في الحالات ذات الصلة بالجهات القانونية أو الرقابية أو الائتمانية.
24. يتعين إبلاغ البنك فوراً عند فقد أو سرقة البطاقة وذلك على الوجه التالي:
إبلاغ البنك على الفور تليفونياً عن طريق رقم خدمة العملاء (16668) بواقعة فقد البطاقة موضحاً (الاسم، رقم البطاقة، تاريخ ووقت فقد البطاقة) و من الممكن أن يتبع ذلك بتعزيز كتابي موقع من حامل البطاقة يذكر به التفاصيل المتقدمة و يظل حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع المبالغ الواردة بإشعارات المبيعات و السلف النقدية أو غير ذلك من عمليات تمت بموجب البطاقة و ذلك حتى وقت استلام البنك إخطاراً كتابياً بفقدها أو سرقتها وإذا عثر حامل البطاقة على البطاقة التي أبلغ عن فقدها فيجب عليه عدم استخدامها و إعادتها للبنك فوراً.
25. يحق للبنك إبلاغ أي طرف آخر بأية بيانات تتعلق بحسابات حامل البطاقة وذلك وفقاً لما يراه البنك مناسباً ويحق للبنك إصدار بيانات خاصة بحسابات أو سجلات حامل البطاقة خارج جمهورية مصر العربية وذلك في حدود ما تتطلبه الخدمات المقدمة للعميل.
26. إذا لم يتم العميل باستلام الكارت خلال مدة معينة يحددها البنك، فإنه يحق للبنك اعدام البطاقة وإلغاء الحساب طبقاً لإجراءاته.
27. في حالة استبدال أو تجديد البطاقة ولم يقوم العميل باستلام الكارت فإن أية مبالغ مستحقة على البطاقة تظل واجبة السداد.

28. يحق للبنك في أي وقت وبمطلق تقديره أن يتنازل أو يحيل أو يبيع بأي طريقة كانت وبصفة كلية أو جزئية أيا من حقوقه في هذا الاتفاق أو في أية وثيقة أخرى تتعلق بالبطاقة دون حاجة لموافقة حامل البطاقة مع إخطار العميل بذلك مسبقاً.

29. البطاقة المصدرة للاستخدام الشخصي فقط ولا يجوز استخدامها لأغراض تجارية.

30. يحق للبنك إيقاف البطاقة أو عدم تجديدها لأي أسباب يراها البنك ودون موافقة حامل البطاقة وسيظل حامل البطاقة ملزم بدفع كافة المبالغ المستحقة على البطاقة.

31. سعر العائد متغير خلال فترة سريان البطاقة ولمعرفة أسعار العوائد برجاء زيارة الموقع الإلكتروني للبنك أو الاتصال بمركز خدمة العملاء.

32. يتعهد حامل البطاقة بعدم إيداع مبالغ في حساب البطاقة تزيد عن القيمة المستحقة عليه، وفي حالة تجاوزه ذلك يحق للبنك تحويل الرصيد إلى أي من حساباته طرف البنك وأيضا يحق للبنك تعليق استخدام البطاقة.

33. يحق للبنك تسجيل المحادثات التليفونية التي تتم مع حاملي البطاقة عند اتصالهم بخدمة العملاء أو عند تلقيهم مكالمات هاتفية منهم.

34. يحق للبنك أن يخصم تلفائيا وبدون الرجوع لحامل البطاقة أي مبلغ سبق اضافته له بطريق الخطأ.

35. يحق للبنك تغيير أي حد من حدود التعامل على البطاقة أو إيقاف أي خدمة من الخدمات البنكية المقدمة بما يتراءى له ودون الرجوع للعميل.

36. البطاقة تجدد تلقائيا مالم يكن هناك طلب كتابي من حامل البطاقة بعدم تجديدها قبل انتهاء الصلاحية بخمسة وأربعين يوما على الأقل.

37. يخضع هذا الاتفاق للقوانين المصرية ولوائحها التنفيذية وأي نزاع ينشأ حول تفسيره أو تنفيذه يكون النظر فيه لمحاكم الجيزة بجميع درجاتها.